



UN LIBRARY

APR 10 1980

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/34/193
4 October 1979

ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

UN/SA COLLECTION



الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٤٦ من جدول الأعمال

تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الأسن الدولي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - المقدمة
٤	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٤	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٦	البرازيل
٧	بربادوس
٧	بلغاريا
١١	بولندا
١٥	بيرو
١٦	سورينام
١٧	شيلي
١٨	غانا
٢١	فنلندا
٢٤	قطر
٢٦	كويت

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٧ الكويت

٢٩ مالطة

٣٠ منغوليا

٣٤ موريشيوس

٣٤ اليمن

٣٥ اليمن الديمقراطية

المرفق - قائمة بالوثائق الصادرة منذ نظر الجمعية العامة في هذا البند في دورتها الثالثة والثلاثين .

أولا - مقدمة

- ١ - اتخذت الجمعية العامة في جلستها العامة ٨٥ ، المعقودة في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، القرار ٣٣ / ٧٥ المعلنون " تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي " ، الذي أحاطت به علما بتقرير الأمين العام الى الجمعية في دورتها الثالثة والثلاثين (A/33/217 و Add.1 و Add.2) رجحت منه أن يقدم الى الجمعية في دورتها الرابعة والثلاثين تقريرا عن تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي .
- ٢ - وتنفيذا لهذا الطلب ، وجه الأمين العام ، في ٢٢ آذار / مارس ١٩٧٩ ، مذكرة السبى حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة ، أحال فيها نص القرار لئلا تزويده بالمعلومات والاقتراحات ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ الاعلان .
- ٢ - وفي ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، وردت الردود المتضمنة هذه المعلومات من ١٨ دولة . يتضمن الفرع 'ثانيا' أدناه الاجزاء الموضوعية من هذه الرسائل .
- ٤ - ويتضمن المرفق قائمة بالوثائق الصادرة منذ نظر الجمعية العامة في هذا البند في دورتها لثالثة والثلاثين .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢ من تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩]

١ - ان تعزيز الأمن الدولي وازالة الحرب من حياة الانسان ظلا أساسا لا يتغير للسياسة الخارجية للدولة السوفياتية على امتداد تاريخها . فالاتحاد السوفياتي يرى انه يمكن في ظل ظروف عالم اليوم تحقيق سلم وأمن دائمين عن طريق وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الحقيقي والقيام ، في الوقت ذاته ، باعتماد تدابير ترمي الى تعزيز الضمانات السياسية والقانونية للسلم والى منع حالات التوتر وتسويتها في جميع انحاء العالم .

٢ - ان أهم المتطلبات الأساسية لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وحل المشاكل العالمية الاخرى ، هو تعزيز وتعميق الانفراج . ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير مشتركة فعالة من جانب جميع الدول التي تهتم بصيانة السلم والأمن الدوليين ، بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية ، وحجمها ، وموقعها الجغرافي ، ومستوى التنمية فيها ، واشتراكها أو عدم اشتراكها في الكتل العسكرية - السياسية . وان هذه المهمة تتماشى تماما والمبادئ والقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

٣ - ان الاتحاد السوفياتي يرى ان عملية الانفراج السياسي في المرحلة الحالية ينبغي ان تكون مصحوبة بانفراج عسكري ، وتدابير ترمي الى كبح جماح سباق التسلح ، وبالاتقال الى خطوات عملية لجعل نزع السلاح حقيقة واقعة . فكما قال ل . أ . بريجنيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في خطاب ألقاه أمام اجتماع للناخبين بمنطقة بومان في موسكو في ٢ من آذار / مارس ١٩٧٩ : " ان المهمة العملية الآن هي مدّ الانفراج الى المجال العسكري " .

٤ - ان تنفيذ المعاهدة المنبثقة عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والوثائق السوفياتية - الأمريكية الاخرى التي اعتمدت في اجتماع القمة المعقود في فيينا ستتيح امكانيات جديدة للحد من تعزيز ترسانات الأسلحة التسيارية النووية ، وللحد منها كَمَا ونوعا ، ولتخفيضها تخفيضا كبيرا في نهاية الأمر .

٥ - كذلك فان التوقيع على المعاهدة المنبثقة عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة النووية لا يمكن لها الا ان تحدث أثرا ايجابيا في المفاوضات المتعلقة بمسائل اخرى سيسهم النجاح فيها حتما في كبح جماح سباق التسلح وتعزيز قضية نزع السلاح الحقيقي . ومن ثم يرى الاتحاد

السوفياتي انه ينبغي ان تسهم تلك المعاهدة ايضا في اعطاء زخم لمثل المفاوضات الجارية كالمفاوضات المتعلقة بالخطر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ، وبالحد من الاتجار بالأسلحة النووية ، وبتخفيض القوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا .

٦ - كما أنه قد آن الأوان حقا لاتخاذ تدابير عملية من أجل تحقيق الانفراج العسكري في أوروبا بروح الوثيقة الختامية لمؤتمر عموم أوروبا . وهناك برنامج محدد وتفصيلي لاتخاذ مثل هذه التدابير فيما يتعلق بالقارة الأوروبية ، وارد في المقترحات التي قدمت في موسكو في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ في الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاعضاء في معاهدة وارسو وفي اجتماع بودابست الذي عقدته لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في تلك المنظمة الذي عقد في نيسان / ابريل ١٩٧٩ .

٧ - ومع ذلك ، فانه في حين أن تقديما محددًا قد أحرز نحو كبح جماح سباق التسلح وأن نجاحات قد تحققت في النهوض بعملية الانفراج ، فانه لا يمكن أن يغيب عن البال انه لا تزال توجد قوى في العالم تحاول زيادة الحالة الدولية تفاقمًا وايجاد بؤر جديدة للتوتر أو اشعال نيران البؤر القائمة .

٨ - وفي هذا الصدد ، أثار العدوان الذي شنته بكين على جمهورية فييت نام الاشتراكية قدرا كبيرا من الانزعاج والسخط . لذا فان أعمال المعتدين الصينيين ، وهي أعمال تعد تهديدا خطيرا للسلم ، وادعائهم الحق في أن " يلقنوا درسا " لبلدان أخرى ، ينبغي أن يواجهها رد جماعي صارم من جانب البلدان الاخرى كما ينبغي شجبها بلغة لا تعرف التردد .

٩ - ان الحالة القائمة في الشرق الأوسط قد تفاقمت بصورة خطيرة بابرام معاهدة منفصلة بين مصر واسرائيل تزيد من صعوبة التوصل الى تسوية شاملة وعادلة في تلك المنطقة . وفي الجنوب الافريقي يحاول العنصريون وأنصار الاستعمار الجديد اللجوء الى كل مناورة ممكنة لابقاء شعوب تلك المنطقة في أغلال القهر الاستعماري .

١٠ - ان هذه الظروف من شأنها توسيع نطاق دور الأمم المتحدة وزيادة مسؤوليتها ، فهي منظمة مقصدها الرئيسي ، بل قوام وجودها ، هو صيانة السلم والأمن الدوليين . لذا ، ينبغي على الأمم المتحدة أن تستخدم كامل سلطتها لايجاد جو في العالم من شأنه أن يساعد في تعزيز عملية الانفراج وتعميقها وفي وضع حد لسباق التسلح .

١١ - ان فعالية تدابير الأمم المتحدة بوصفها أداة هامة للسلم ستتوقف على مدى استمرارها في تركيز انتباه الدول الأعضاء على المشاكل السياسية الرئيسية الحالية . لذا فان من المهم استخدام جميع احتياطات ومكانيات الأمم المتحدة استخداما فعالا لمناهضة أي محاولات تستهدف تقويض عملية الانفراج ، وزيادة تفاقم الحالة الدولية من جديد وتكثيف سباق التسلح . ذلك أن من شأن اتخاذ تدابير عملية من جانب الأمم المتحدة على هذه الأسس أن يؤدي حتما الى تعزيز دورها في صيانة السلم والأمن الدوليين . وان اقرار الأمم المتحدة اعلان تعميق الانفراج ، والتأييد واسع النطاق الذي قابلت به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاقتراح المتعلق بصياغة معاهدة عالمية

بشأن عدم استعمال القوة ، وأخيرا ، اعتماد اعلان اعداد المجتمعات للحياة في ظل السلم بناءً على مبادرة من جمهورية بولندا الشعبية ، كلها أمور تتمشى والمهمة الرئيسية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة ، وهي على وجه التحديد ، صيانة السلم والأمن الدولي .

١٢ - وان اجراء مناقشة بناءً في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشـ التقدم في تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، أمر من شأنه اتاحة الفرصة لتوجيه أنظـ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى أحد المشاكل الواجب التغلب عليها تأميناً للسلم في شتى انحاء العالم .

البرازيل

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٤ آب / أغسطس ١٩٧٩]

١ - يرجو القرار ٣٣ / ٧٥ ، في الفقرة ٣ ، اعداد تقرير " عن الآراء التي أبدتها حكومات الدول الاعضاء بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها من أجل لإعمال ما لم ينفذ بعد من أحكام الاعلان " . ان الحكومة البرازيلية تفهم عبارة " ينفذ " في هذا النص بمعناها الأوسع . وفي الواقع يجب ألا يعتبر القرار ٢٧٣٤ (د-٢٥) بمثابة قائمة للأنشطة التي يتوقع من الدول الاعضاء انجازها . ان العنوان الموضوع لهذا القرار بالذات - وهو الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ينم عن طبيعته الحقيقية ، أى عن عدد من الأهداف المتوخاة لتحسين العلاقات فيما بين الدول الاعضاء وخاصة لجعل المبادئ الواردة في الميثاق أمراً واقعاً في الحياة الدولية .

٢ - والأنسب من ذلك ، أن القرار ٢٧٣٤ (د-٢٥) نفسه يدعو ، في الفقرة ٢٧ ، الى تقد تقرير " عن الخطوات المتخذة عملاً ب " الاعلان . والاخرى بالدول الاعضاء ، بدلا من ان تتخذ افراد تدابير لتنفيذ الاعلان ، ان تسعى معا لتحقيق الأهداف الواردة فيه عن طريق التفاهد المستمر بغية تعميق الافكار السياسية التي حظيت عملياً بالاجماع ، في عام ١٩٧٠ . وان الدول الاعضاء ستقوم ، بعملها هذا ، بتعزيز الأمم المتحدة باعتبارها المركز السياسي والدبلوماسي الرئيسي للمجتمع الدولي .

٣ - ومن الواضح انه ينبغي ان تكون كل مشكلة من المشاكل المذكورة في الاعلان موضع جهد حازم من جانب كل دولة عضو . بيد ان التشديد يقع ، في المجهود الأساسي الذي يستلزمه البند ٤٦ من جدول الاعمال ، على البحث عن نمط جديد للعلاقات الدولية يحل محل الاوضاع المجحف التي لا تزال سائدة .

٤ - وترى الحكومة البرازيلية ان البيانات التي تصدرها الدول الاعضاء وتؤكد فيها كل دولة مر

هذه الدول للاعلان غير كافية لضمان التقدم في مسألة الأمن الدولي . وان عددا من بنود جدول أعمال الجمعية العامة يبرهن على أن الاعلان لم ينفذ الى حد كبير بعد مضي تسع سنوات على اعتماده .

٥ - ولا ريب أنه قد تحققت تحسينات بشأن كثير من المشاكل المعينة ، لكن أوجه أخرى من السياسة والاقتصاد العالميين قد تفاقمت خلال نفس الفترة بحيث انه لا يمكن أن يقال عن الأمن الدولي انه قد تمتن .

بربادوس

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٩ حزيران / يونيه ١٩٧٩]

[رد حكومة بربادوس شبيه بردها الذي قدمته في ٢٢ حزيران / يونيه ١٩٧٨] انظر

[(A/33/217)] .

بلغاريا

[الأصل : بالروسية]

[٦ آب / أغسطس ١٩٧٩]

١ - في كل سنة ، يزداد تأكيد أهمية الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٧٠ بمبادرة من الاتحاد السوفياتي ، باعتباره قاعدة واسعة لاتخاذ الاجراءات والمبادرات في جميع الميادين التي تمت بصله الى تعزيز السلم والأمن ويجاد تعاؤن شامل بين الدول . وقد أكد تطور العلاقات الدولية في السنوات الاخيرة تأكيداً مقنعا صححة المفاهيم التي هي قوام الاعلان وأيضا الطابع الاستعجالي للأهداف المستمدة منه . وتزايد الاعتراف على نطاق واسع بأن سياسة وممارسة التعايش السلمي بين الدول ذات الهياكل الاجتماعية المختلفة ، في عصر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل الأخرى ، هما البديل الوحيد المعقول . واصبح الكفاح من أجل الانفراج ، ومن أجل احلال سلم وأمن دائمين هو العامل الحاسم في العلاقات الدولية . كما أن وقف سباق التسلح ونزع السلاح أصبحا الآن محور اهتمام البشرية .

٢ - ومن بين أحداث هذه السنة التي يمكن اعتبارها ذات أهمية استثنائية بالنسبة لتعزيز السلم والأمن والتقليل من خطر الحرب النووية ، كان حدث عظيم الشأن هو توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، في حزيران / يونيه

١٩٧٩ . وان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ترحب بهذه الخطوة ، التي تعد أهم خطوة اتخذت حتى الان في سبيل وقف سباق التسلح النووي . كما أن جميع الشعوب تتقرب بأمل نفاذ المعاهدة ، التي سيكون لها بلا شك أثر ايجابي على تحسين العلاقات الدولية ككل وزيادة توطيد المناسـح السياسي في العالم .

٣ - وان التقدم المحرز في لجنة نزع السلاح بشأن مسألة ابرام معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية هو أمر هام أيضا .

٤ - وان النتائج المحرزة الى حد الآن تبيـث على الأمل في أن تحل أيضا عما قريب مسائل اخرى لنزع السلاح وفقا للوثيقة النهائية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح . وفي هذا المضمار ، تولي جمهورية بلغاريا الشعبية أهمية خاصة للمشاكل مثل حظر انتاج الأسلحة النووية والتخفيـث التدريجي لمخزونات هذه الأسلحة ، والضمانات الأمنية للدول غير النووية ، وعدم نصب الأسلحة النووية على أراضي الدول غير الحائزة لمثل هذه الاسلحة في الوقت الراهن ، وحظر استحداث انواع ومنظومات جديدة للأسلحة التدمير الشامل ، والحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، وحظر الأسلحة الكيميائية . وينبغي ان يكون تنفيذ المقترح الجديد الذي قدمته جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بشأن اعتماد اعلان متعلق بالتعاون الدولي من أجل نزع السلاح خطوة هامة في هذا الصدد . وان جمهورية بلغاريا الشعبية تعتبر ، كما هو دأبها ، ان عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح سوف يضمن انسب الظروف لتحقيق هذه الأهداف .

٥ - وقد أظهرت النتائج المحرزة حتى الآن أن بالامكان ان تفض حتى أعوص وأعقد المشاكل اذا ما أظهرت البلدان اصرارها وحسن نيتها . وهناك علامة ملفتة للنظر على تصميم المجتمع الاشتراكي على أن يبيلو البلا* الحسن في سبيل قضية السلم ، وهذه العلامة هي اعلان موسكو الصادر عن الدول الأعضاء* في حلف وارسو ، في ٢٣ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، والذي اقترحت فيه هذه الدول برنامج عمل واسع النطاق يرمي الى تحقيق مزيد من التقدم في مجال الانفراج وتنفيذ عدد من تدابير نزع السلاح . وأعيد تأكيد هذه المقترحات في البلاغ الذي اعتمده اجتماع لجنة وزراء* الخارجية المعقود في بودابست في أيار/ مايو ١٩٧٩ .

٦ - وتقدم المشتركون في ذلك الاجتماع ، لشدة اهتمامهم بتعزيز عملية الانفراج في أوروبا ، بمقترح يدعو الى عقد مؤتمر خلال عام ١٩٧٩ على مستوى سياسي ، تحضره جميع الدول الأوروبية ، والولايات المتحدة ، وكندا ، بغية النظر في تدابير أخرى واعتمادها لبناء* الثقة والتخفيف من حدة المواجهة العسكرية في القارة الأوروبية .

٧ - وفي هذا الشأن ، فان مقترح البلدان الاشتراكية بخصوص قيام الدول ، التي وقّعت على الوثيقة النهائية في هلسنكي ، بابرام معاهدة بشأن عدم البد* باستخدام الأسلحة النووية والتقليدية ضد بعضها البعض ، له أهمية كبيرة .

٨ - وان عددا من المقترحات التي قدّمها البلدان الاشتراكية في محادثات فيينا بشأن تخفيض القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى بغية الخروج من المأزق الذي ظل يتخبط فيه المشتركون ، هي الأخرى معروفة للجميع .

٩ - وتعتقد البلدان الاشتراكية أن الجهود المخلصة يمكن أيضا أن تبذل لضمان الاعداد التام والنجاح لاجتماع مدريد الذي سيعقد في عام ١٩٨٠ ممثلو الدول التي اشتركت في المؤتمر الاوروبي .

١٠ - كما أن لمتابع أطراف أخرى مهمة بالأمر لنهج بنّاء* سوف يساهم ولا شك في تحقيق مزيد من التقدم المهم خدمة للسلم والأمن في أوروبا وفي العالم أجمع .

١١ - ومن أهم الأهداف في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين على هذه المعمورة ازالة مواطن التوتر والصراع العسكري المتبقية في شتى أنحاء العالم . وهذا ينطبق ، فوق كل شيء* ، على الشرق الأوسط ، حيث ما زالت تبذل المحاولات للتوصل الى تسوية منفصلة للمسائل المطروحة ، وفي هذا مجازفة بامكانات احلال سلم دائم وعادل في تلك المنطقة . وهذا السلم يستحيل بدون الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وبدون ضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة ، وبدون خلق الظروف المواتية للتواجد المستقل لجميع الدول في المنطقة .

١٢ - وما زالت مسألة قبرص قائمة كما أنها تشكّل مصدرا معقدا وخطيرا للتوتر . وان جمهورية بلغاريا الشعبية تساند على الدوام ايجاد تسوية سلمية وعادلة لمسألة قبرص على أساس صون استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سياسة عدم انحيازها .

١٣ - وقد لوقي العدوان المسلح الذي شُن في مطلع عام ١٩٧٩ على شعب فييت نام البطل ، بالادانة العالمية . وان جمهورية بلغاريا الشعبية تتضامن تضامنا كاملا مع شعوب فييت نام ولا وس وكمبوتشيا في كفاحها العادل للحفاظ على السلامة الاقليمية والاستقلال الوطني لبلدانها . والشعب البلغاري يعارض بحزم جميع الأعمال الرامية الى زيادة التوتر في تلك المنطقة والاستعداد للقيام بمزيد من أعمال العدوان .

١٤ - ويساند شعب جمهورية بلغاريا الشعبية الشعوب الافريقية في كفاحها العادل في سبيل الحرية والاستقلال الوطني ضد العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري . كما أن الاسراع بمنح استقلال حقيقي لشعبي ناميبيا وزمبابوي ، واحباط المناورات الرامية الى اقامة حكومتين عميلتين في هذين البلدين ونقل السلطة الى حركات التحرير الوطنية التي تعترف بها الأمم المتحدة باعتبارها الممثلة الوحيدة لهذين الشعبين ، سوف يخدمان قضية السلم والأمن .

١٥ - وان جمهورية بلغاريا الشعبية ، الواقعة في شبه جزيرة البلقان ، تولي أهمية خاصة لتطويع علاقات حسن الجوار والتعاون الشامل مع سائر البلدان البلقانية .

١٦ - وفي ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٩ ، قال تودور جيفكوف ، رئيس مجلس دولة جمهورية بلغاريا الشعبية ، في البيان الذي ألقاه أمام الدورة العاشرة للجمعية الوطنية السابعة :

” ان شعب وزعماء بلغاريا الاشتراكية يؤمنون ايماننا راسخا بالسلم والتفاهم والتعاون بين الشعوب البلقانية ويستمتتون من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل . وهدفنا هو تحويل شبه جزيرة البلقان الى منطقة سلم واستقرار دائمين حتى يتسنى لنا أن نعيش في جو من الثقة والاحترام المتبادل ، تجمعنا وشائج الاخاء المتينة مع جميع جيراننا . وان جمهورية بلغاريا الشعبية تعمل بنجاح على تحقيق هذا الهدف ” .

١٧ - وان جمهورية بلغاريا الشعبية ستستمر في المستقبل ، تمسكا منها بسياستها الخارجية المحبة للسلم ، بالعمل بنشاط لتطوير العملية الانفراج ولتعزيز الأمن الدولي ، وتحقيق نتائج عملية في مجال نزع السلاح ، وتحويل مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية الى قانون لا رجعة فيه تقوم عليه العلاقات بين الدول ، ومن أجل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والرقابي الاجتماعي وسلم العالم وأمنه .

بولندا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٦]

أولا

- ١ - لقد كان العمل الرامي الى توطيد السلم والأمن الدوليين وما زال هو المبدأ التوجيهي الأساسي للسياسة الخارجية التي انتهجتها الجمهورية الشعبية البولندية طوال السنوات الخمس والثلاثين التي مرت على وجودها .
- ٢ - وتهتدى بولندا بالخبرات التاريخية التي اكتسبها شعبها ، وعلى الخصوص ، بالاستنتاجات المستمدة من التجارب المساوية التي حدثت في الحرب العالمية الثانية ومن المبادئ التقدمية المتأصلة في نظامها الاشتراكي .
- ٣ - وترى الحكومة البولندية في الجهود الرامية الى تدعيم السلم الدولي واحدة من أهم الأدوات ، وفي الوقت ذاته من أكثرها فعالية ، لضمان الأمن الوطني وإيجاد ظروف خارجية مواتية لتنمية البلد تنمية اجتماعية واقتصادية سلمية . وهي تعتمد في ذلك على أمنية انسانية عميقة الجذور وهي الكفاح في سبيل تجسيد الحق الأساسي للإنسان ، وهو حق العيش في سلم . وما فتئت بولندا تربط بشكل وثيق مسألة أمنها الوطني الخاص بأمن أوروبا جمعاء . وان توطيد النظام الاوروبي للأمن والتعاون يعزز أمن بولندا ويتيح ظروفًا مواتية لتنميتها .

ثانيا

- ٤ - ولقد كان الحرص على توطيد الأمن الدولي ، في الآونة الأخيرة وأيضاً منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، موضع مقررات وقرارات متعددة اتخذتها أعلى سلطتين للدولة ، وهم المجلس النيابي للجمهورية الشعبية البولندية وحكومتها . وأكد المجلس النيابي ، في قراره المؤرخين في ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ و ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ (A/34/52 ، المرفق) ، على أهمية إعمال حق الانسان في السلم والاعداد للعيش في سلم من أجل تعزيز الثقة فيما بين الامم وبالتالي تعزيز الامن الدولي . وفي ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ وافق المجلس النيابي ، ضمن المبادئ التوجيهية الرئيسية لسياسة بولندا الخارجية ، على تدابير ترمي الى توطيد الامن ووقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

ثالثا

- ٥ - وترى بولندا ان الانفراج يتمثل في جوهره ، في تعزيز الأمن وإزالة مصادر التوتر

والتهديدات الموجهة الى توسيع نطاق التعاون ، وفي التفلب على الآثار السلبية للانقسامات الموجودة في أوروبا .

٦ - وتقدمت بولندا مؤخرًا بنفسها ومع حلفائها ، في الام المتحدة وخارجها ، بعدد من المقترحات الهامة ، بغية تمكين أسس الأمن الدولي ، في شتى المجالات واليادين ، وتوطيد عملية الانفراج والتعاون فيما بين الدول ، لاسيما في أوروبا وصيغت هذه المقترحات ، في جملة أمور ، في اعلان ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ الصادر عن اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأعضاء في حلف وارسو (A/33/392 ، المرفق) وفي بلاغ مجلس وزراء خارجية هذه الدول ، المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٩ (A/34/275 ، المرفق) .

رابعاً

٧ - ورثبت حكومة الجمهورية الشعبية البولندية مع تقدير خاص باعتماد الجمعية العامة لعدد من القرارات الهامة بشأن جوانب مختلفة من الامن الدولي ، وخاصة الاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم (القرار ٣٣ / ٧٣) ، الذي قدمت بولندا مشروعه أصلاً .

٨ - وقد نشأت الحاجة الى اعتماد هذا الاعلان من تطور الحالة الدولية والافتتاح بوجود اتسام ووعي المجتمعات بروح السلم والتعاون الدولي ، باعتباره عاملاً مهماً في تعزيز الثقة المتبادلة فيما بين الامم والدول . ويدعو الاعلان الدول الى اتخاذ اجراء مشترك من أجل نشر مبادئ التعايش السلمي والتعاون وأيضاً الى ازالة جميع مظاهر الدعوة الى القوة والعنف والكراهية العنصرية والتمييز الوطني ، من العلاقات بين الدول . ولتنفيذ أحكام الاعلان المذكور ، اعتمدت حكومة بولندا برنامج عمل ملائم ، وهي على استعداد للتعاون مع دول أخرى في تنفيذ الاعلان على الصعيد الدولي .

خامساً

٩ - ان مشكلة تعزيز الامن الدولي معقدة من حيث أبعادها . بيد أن وقف سباق التسلح في الظروف الراهنة ، والتخفيض التدريجي لمستويات الميزان العسكري والشروع في اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح ، كلها أشياء لها أهمية خاصة . وان سباق التسلح ورفع مستوى المجابهة العسكرية يتنافيان مع الجهود الرامية الى توطيد السلم والامن الدوليين . كما ان الحكومة البولندية ترفض بحزم المفاهيم المقصود بها تعزيز أمن الدول على انفراد على حساب الامن الدولي . وان السبيل الوحيد الفعال ، في الوقت الحاضر ، لضمان تعايش الدول في ظروف الامن المتساوي ، هو كبح سباق التسلح ، وتخفيض الترسانات الموجودة ، ثم ازلتها ، وخاصة ترسانات أسلحة التدمير الشامل اللاإنسانية .

سادسا

١٠ - ولا يمكن تحقيق عالم يسوده السلام الا بناء على مبدأ الأمن المتبادل والمتساوي لجميع الدول ، بغض النظر عن حجمها وموقعها الجغرافي واشتراكها أو عدم اشتراكها في كتل عسكرية . وان حكومة بولندا وشعبها بأكملها ، ان لا يخفى عليهما ذلك ، يرحبان مع الارتياح العميق بمعاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، المعروفة باسم " سولت ٢ " ، الموقعة في ١٨ حزيران / يونيو ١٩٧٩ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ويساهم هذا الاتفاق كثيرا في تعزيز الامن الدولي ، كما انه يقلل من خطر نشوب نزاع نووي عالمي ويمثل مساهمة ذات مغزى في توطيد وشمول عملية الانفراج . وترجو حكومة بولندا أن يفضي الاتفاق الى زيادة الحد من الأسلحة ، وان يحقق التقدم في مفاوضات نزع السلاح الاخرى ، بما في ذلك المحادثات بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة في أوروبا ، وعسى أيضا ان يكون في اتفاق الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية تيسير لوقف سباق التسلح في العيادين الاخرى التي ما زالت لم تشملها مفاوضات نزع السلاح .

سابعا

- ١١ - وبغية ضمان الامن الدولي ، من اللازم ، في عالم اليوم ، ازالة المصادر السياسية للمنازعات .
- ١٢ - ولا بد من ان يرافق البحث عن الامن الدولي ، على الخصوص بذل جهود لتحاشي اندلاع نزاع نووي . وقد تقدمت بولندا ، في حدود امكانياتها ، وسعيا منها الى تحقيق حلول اقليمية ، بمبادرات بغية اقامة منطقة تكون محدودة الاسلحة النووية في وسط أوروبا .
- ١٣ - وتود حكومة بولندا ان تكرر اهتمامها الشديد بعمليات تدابير تؤدي الى وقف انتاج الاسلحة النووية ، ثم تخفيضها تدريجيا وأخيرا ازالتها كلية ، وفرض حظر تام على تجارب الاسلحة النووية ، وحظر استحداث شبكات جديدة لأسلحة التدمير الشامل وأيضا الاسلحة الكيميائية والاشعاعية والنيوترونية . وان حكومة بولندا تعلن عن تأييدها لزيادة تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية . وسوف يكون توقيع اتفاق مناسب لتعزيز ضمانات أمن الدول غير النووية خطوة هامة في هذا الاتجاه .
- ١٤ - ورغبة من الحكومة البولندية في تحقيق هذه الأهداف ، فانها على استعداد لاتخاذ اجراءات بالتعاون مع الدول الاخرى الأعضاء في لجنة نزع السلاح في جنيف . كما انها تساند باستمرار الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يمكنه أن يدفع عجلة مفاوضات نزع السلاح .

ثامنا

١٥ - ان الاحترام النظم لقواعد العلاقات الدولية ، كما ترد في ميثاق الامم المتحدة وغيرها من الوثائق الاساسية للمنظمة ، يكتسب في الوضع الدولي الراهن ، وبصرف النظر عن مبدأ الأمن

المتساوى والمتبادل للدول ، أهمية متزايدة . وفي رأى حكومة بولندا ان التقيد الدقيق بمبادئ السلامة الاقليمية للدول وحرمة حدودها واستقلالها السياسي هو من أركان السلم والاستقرار السلمي في عالم اليوم . وكما يتجلى من التطورات الأخيرة ، فانه ما من خرق لهذه المبادئ الا ويهدد الامن والسلم على الصعيدين الاقليمي والعالمي . وقد أدانت الجمهورية الشعبية البولندية ، انطلاقاً من الأسس التي تقوم عليها سياستها الخارجية ، عدوان جمهورية الصين الشعبية ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية باعتباره انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الأساسية واخلالاً بالسلم والأمن . كما ان حكومة بولندا تسترشد على الدوام بالاقتناع بضرورة تسوية جميع المنازعات الدولية على أساس مبدأ التسوية السلمية . وتعلن عن تأييدها لايجاد حل شامل وعادل لنزاع الشرق الاوسط عن طريق الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في أن تكون له دولة خاصة به وأيضاً الاعتراف بحق كل دولة من دول المنطقة في الوجود . وتعيد الحكومة البولندية تأكيد دعمها الكامل لكفاح التحرير الوطني الذي يخوضه شعباً زيمبابوى وناميبيا من أجل إعمال حقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير وبناء دولة مستقلة . وتدين بحزم نظام الفصل العنصرى واشكال الاضطهاد الأخرى المستخدمة ضد السكان السود في جنوب افريقيا .

تاسعاً

١٦ - ونظراً الى ما لبولندا من تجارب تاريخية وبسبب موقعها الجغرافي ، فانها تعلق أهمية خاصة على تعزيز أمن القارة الاوروبية .

١٧ - وتعتبر حكومة بولندا عملية تنفيذ الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وسيلة هامة بوجه خاص لتعزيز الانفراج على هذه القارة ووثيقة طويلة الأجل لبناء صرح نظام دائم للأمن والتعاون في أوروبا . وان تنفيذ مبادئ وتوصيات مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا يعطي نوعاً جديداً للعلاقات فيما بين جميع دول أوروبا وأمريكا الشمالية ؛ فهو يساعد على التقليل من حدة التوتر ، وفي التغلب على المنازعات والانقسامات بين الكتلت العسكرية ، ويعمق الحوار السياسي كما انه يطور التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بين الدول .

١٨ - وعليه ، فان بولندا تولي أهمية كبيرة ، في ممارسة هيئاتها الحكومية وفي علاقاتها الثنائية وعلى الصعيد المتعدد الأطراف ، للتنفيذ الشامل للوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وهي لا تزال مهتمة بمتابعة الحوار المتعدد الأطراف بشأن الامن والتعاون في أوروبا ولذلك فانها تؤيد الاعداد الكافي للاجتماع القادم لممثلي الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، المزمع عقده في مدريد في عام ١٩٨٠ ، والتحلي بروح بناءة في هذا المؤتمر .

عاشراً

١٩ - وان المسألة الأهم التي ستحدد مستقبل عمليات الانفراج في أوروبا هي اتخاذ تدابير

ملائمة لخفض مستوى المجابهة العسكرية في أوروبا . وهذه القضية تخدمها محادثات تخفيض القوات المسلحة والاسلحة في أواسط أوروبا .

٢٠ - غير انه يتحتم الاضطراب بتدابير أخرى أيضا يمكن ان تساهم في تعزيز الثقة المتبادلة والانفراج العسكري . ويرد برنامج لهذه التدابير في البلاغ الصادر عن لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء فيسي حلف وارسو . وفي هذا المضمار ، فان تدابير بناء الثقة والحد من الأنشطة العسكرية للكامل العسكرية الموجودة والشروع في التقليل من الحشد العسكري وتخفيض القوات المسلحة والاسلحة في أوروبا ، كلها أمور تكتسي أهمية جوهرية . وان ابرام معاهدة بشأن عدم البدء باستخدام الاسلحة النووية أو التقليدية من جانب الدول الموقعة على الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا سوف توجد ظروفًا مواتية لتقليل خطر نشوب نزاع مسلح في أوروبا .

٢١ - وكل هذه المسائل الهامة يمكن ان تناقش في مؤتمر تعقده على مستوى سياسي الدول الموقعة على الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

حادى عشر

٢٢ - وتود حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ان تعلن مرة أخرى عن استعدادها لاتخاذ تدابير ، في حدود أفضل امكانياتها ، من أجل تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي .

بيرو

[الاصل : بالاسبانيّة]

[٢١ حزيران / يونيه ١٩٧٩]

١ - ترى بيرو ، بخصوص مدار البحث ، ان هذه فرصة سانحة لاعادة تأكيد المفاهيم المعرب عنها من قبل ، عندما جرى النظر ، خلال انعقاد الدورة العادية الأخيرة للجمعية العامة ، في تنفيذ الاعلان . وفي هذا المضمار ، تود القول بأن المعالم الرئيسية لسياستها الخارجية تتفق والأفكار الواردة في الاعلان .

٢ - وفي الوقت ذاته ، تتبين آسفة أن تلك الآراء لم تراعى بالقدر اللازم ، بمد مضى قرابة عقود من السنين على قيام الجمعية العامة بوضعها ، كما انه لم يتم ابداء الارادة السياسية اللازمة من أجل استئناف الجهود للتنسيق فيما بين جميع الدول على أساسها .

٣ - وان الفشل في تنفيذ المبادئ الواردة في الاعلان لشاهد على الصراع الناجم عن انعدام توافق حقيقي للآراء وانعدام الارادة السياسية لتنفيذ مقررات وقرارات الامم المتحدة وجهود الدول التي كثيرا ما تم الاعلان عنها لتعزيز السلم الدولي . وان الممارسات التي لوحظت في غضون السنوات القليلة الماضية تبرهن على ذلك .

- ٤ - وان سياسات التسلُّط والمحاولات المتسهدفة السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول ومحاولات فض المنازعات الدولية بالقوة ، والضغوط الاقتصادية والمالية ، والصعوبات الموجهة في وضع الترتيبات لاجراءات فعالة للتعاون ، والامعان في سباق التسلُّح مما يدل على أن الكـثـيـر مازال ينتظر الانجاز في مجال تعزيز الامن الدولي .
- ٥ - بيد أن بيرو تعتقد ، في ضوء هذا الواقع السياسي ، انه من أجل العمل بشكل مرضي على اقامة علاقات اقتصادية وسياسية عادلة ومنصفة يؤدي فيها الاعتراف بمفهوم الترابط بغية ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والامن الدولي للدول دورا رئيسيا ، فان من الامور التي تتسم بالالحاح ايلاء درجة عالية من الأولوية لبعض العناصر مثل تنفيذ الدول لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وتعزيز الجهود المبذولة والاتفاقات المبرمة خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأخيرة المكرسة لـنزع السلاح وتحويل هذه الجهود والاتفاقات الى انجازات ملموسة ، والتوصل الى اتفاق بشأن المواقف التي ستمكّن من اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .
- ٦ - وجدير بالذكر ، في هذا السياق ، انه ينبغي الا يخامر المجتمع الدولي أي شك فيما يتعلق بما جاء في الاعلان من أن العقبات ستظل قائمة في طريق تحقيق حالة مستقرة ودائمة من السلم والامن ، ما دام هناك استعمار أو استعمار جديد أو استغلال أو سيطرة أجنبية أو غير ذلك من أشكال الاحتلال .
- ٧ - وقد جدد بلدنا الوفي لنزعة المسالمة والدبلوماسية والتعددية التي لا مراة فيها ، جهوده في السياق المتعدد الأطراف والإقليمي ، منطلقا من موقف سياسي غير منحاز من الناحيتين المفهومية والأخلاقية للمساعدة في جعل العدل يسود الحقل الدولي . لذلك ، اشترك بحماس ، بالاضافة الى مساعدته في تحريك عملية نزع السلاح العام الكامل ، في المشاورات الرامية الى تنفيذ هدف اعلان أياكوتشو فيما يخص الحد من الاسلحة ، وساند ، فيما يتعلق باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وفي سياق من الأخاء والتعاون ، تقدم وتوطيد اتفاقات التكامل في اطار مجموعة الانديز لتشجيع التنمية المنسجمة لأعضاء هذه المجموعة .
- ٨ - وفي هذا الصدد ، يأمل بلدنا في أن يكون بوسعه ، عند النظر ، في الوقت المناسب ، في تنفيذ الاعلان ، أن يساهم بروح متفتحة في تشجيع المبادرات اللازمة لضمان تنفيذ الاعلان على نحو أفضل لما فيه صالح المجتمع الدولي قاطبة .

سورينام

[الأصل : بالانكليزية]

[١٩٧٦ أيار/ماي - ١٩٧٦]

١ - صوت وفد سورينام الى الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة لصالح القرار

٣٣ / ٧٥ المعلنون " تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي " الذي اتخذ في ١٥ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ .

- ٢ - وتؤيد سورينام من حيث المبدأ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي الذي اعتمد بوصفه القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) في ١٦ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ وتود في هذا الصدد أن تشدد على أهمية مبدأ تسوية المنازعات بطريقة سلمية .
- ٣ - لذلك ، تعارض سورينام التدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية للدول ، وستؤيد تأييدا تاما جميع الاقتراحات العملية التي ترمي الى تحقيق نزع السلاح العام والكامل .
- ٤ - هذا ، ومن رأى سورينام أن الاستثمارات الضخمة في الرجال والمواد فيما يتعلق بسباق التسلح غير المكبوح الجراح انما تضع عقبة كؤودا في طريق اقامة علاقات ودية بين الدول وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

شيلي

[الأصل : بالاسبانية]

[٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩]

- ١ - ان البند موضوع البحث يتطلب دراسة من مختلف وجهات النظر . وليس ذلك فحسب ، بل هو مسألة تتطلب ان تسود الارادة السياسية ، ولا سيما من جانب الدول الكبرى والبلدان المتقدمة النمو ، في البحث عن حلول عملية لبلوغ الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على سلم عادل ودائم وتعزيزه .
- ٢ - وتؤمن شيلي بأن وضع المبادئ التالية موضع التنفيذ سوف يسهم في ادراك تلك الغاية :
 - (أ) الحق الثابت لكل دولة في العيش في سلم ، بوصفه مصلحة مشتركة للبشرية عامة وشرطا لا بد منه لتبلغ الدول درجة من النمو تساعد على توفير مستوى كاف من الرفاه لشعوبها ؛
 - (ب) حظر التخطيط للحروب العدوانية والاستعداد لها والقيام بها بنس القانون الدولي ؛
 - (ج) حظر الدعاية لمثل تلك الأعمال الحربية ؛
 - (د) تشجيع قيام تعاون شامل عادل متبادل المنفعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الدول الأخرى ، بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية الاجتماعية وأيديولوجياتها السياسية وبدون قصد آخر سوى تحقيق التعايش السلمي والتعاون فيما بينها ؛
 - (هـ) احترام حق الشعوب كافة في تقرير المصير ، والاستقلال ، والمساواة ، والسيادة ، والسلامة الإقليمية ، وحرمة الحدود ، وحققها في تقرير طريقها في التنمية دون تدخل خارجي أو تدخل في شؤونها الداخلية ؛

(و) القضاء على الحظر الذي يتهدد الحفاظ على السلم والتمثل في سياق التسلح ، وبذل الجهود لاتخاذ تدابير عملية تحقق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، بدءاً بتدابير جزئية تحقق ، بشكل تدريجي وان يكن ثابتاً ، الغاية الأساسية لمبادئ الأمم المتحدة التي يتضمنها الفصل السابع من الميثاق ؛

(ز) القضاء على جميع الممارسات الاستعمارية وممارسات التمييز العنصري ؛

(ح) انشاء نظام لبناء الثقة فيما بين الدول ، بواسطة تدابير عادلة في مجال العلاقات السياسية والاقتصادية ، للقضاء بذلك على الشكوك ، والمنازعات ، والمجابهاة ، وما اليها مما يجعل الحفاظ على السلم صعباً إن لم يكن مستحيلاً ولا يفيد بشيء في تعزيز الأمن الدولي ؛

(ط) وضع الأساليب التعليمية والأنشطة الاعلامية ذات المحتوى المتفق مع المهمة الجليلة المتمثلة في اعداد الشعوب ، ولاسيما الأجيال الأحدث ، للحياة في عهد من السلم ؛

(ي) القضاء على كل سبب أو نشاط يبعث على قيام الارهاب والعنف بوجه عام ؛

(ك) تبادل الخبرات الايجابية التي أفضت الى القضاء على جميع الأنشطة التي تضعف جهود تعزيز السلم أو على الأقل الى تحييدها ؛

(ل) معارضة كل أشكال التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، والتدخل ، والمدوان والاحتلال الأجنبي ، وكل وسائل الاكراه السياسي أو الاقتصادي التي ترمي الى انتهاك سيادة الدول ، وسلامتها الاقليمية ، واستقلالها ، وأمنها ، أو حقها في التصرف بحرية في مواردها الطبيعية .

غانا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٠ حزيران / يونيو ١٩٧٤]

١ - ترى حكومة غانا في الاعلان الصادر عن الجمعية العامة في عام ١٩٧٠ والخاس بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول (القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥)) انجازاً هاماً للأمم المتحدة في سعيها لتحقيق سلم عالمي . وينبغي النظر الى المبادئ الواردة في هذه الوثيقة على اعتبار انها جزء لا يتجزأ من تعزيز الأمن الدولي .

٢ - ومنذ صياغة هذه الوثيقة التاريخية ، والجهود المبذولة لتعزيز الأمن الدولي في اطار الأمم المتحدة وخارجها تكاد تكون رائعة ، اذنا وضعنا في الاعتبار المصالح السياسية والأمنية الأساسية للدول .

٣ - ومثال ذلك ان حركة عدم الانحياز ، التي تعتبر غانا عضواً مؤسساً فيها ، لم تتعاس مطلقاً

عن استخدام اجتماعاتها الوزارية واجتماعات القمة التي تعقد ها ، كما نابر لدراسة المسائل التي تؤثر على الأمن الدولي ، وذلك قصد اصدار مبادئ توجيهية لدعم السلم والاستقرار العالميين . وقد أسفر أحد هذه الجهود عن عقد الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي كُرسَت لنزع السلاح . والمفروض أن يعمل الزخم المتولد عن الدورة الاستثنائية المكرسة لمسألة نزع السلاح على زيادة تعزيز الأمن الدولي . وقد حقق عدد من المستعمرات السابقة ، على مر الأعوام ، استقلاله وكيانه كدولة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وان الجهود التي تجرى حاليا لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد يضمن قيام علاقات اقتصادية دولية منصفة وعادلة بين الدول ، غنيها وفقيرها ، انما هي أمر يبشر بفتح مشرق في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين . كما يتيح مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذى أعقبه مؤتمر بلغراد في الفترة من تشرين الاول / اكتوبر الى آذار / مارس ١٩٧٨ ، امكانية احلال السلم ويجاد تعاون ذى معنى فيما بين الدول الاوروبية شريطة أن تقدم الدول الأطراف الدعم السياسي اللازم ، وعلاوة على ذلك ، تعمل التصريحات التي أدلى بها على كُرِّ الأعوام ، فيما يتعلق بالسلم ، على تقوية الاعتقاد بأن هدف الامم المتحدة في السلم والاستقرار العالميين انما يتمتع بجاذبية عامة .

٤ - وعلى الرغم من هذه المساعي تنل هناك بؤر توتر ساخنة في أنحاء عديدة من العالم ، كما هو الحال في الشرق الأوسط ، والجنوب الافريقي ، وقبرس ، وهذه لا تعد وان تكون أمثلة قليلة . وتتصاعد في هذه المناطق التوترات السياسية التي يولدها الشعور بالاحباط والعجز . ومن الجلي تماما انه ما لم تستأصل جذور هذه التوترات فسوف تتفجر على شكل نزاعات سياسية بكل ما يرافقه ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

٥ - والحالة في الجنوب الافريقي مثال على ما نقول . ففي هذا الجزء من العالم يشكّل مذهب الفصل العنصرى الذى يتبعه نظام الحكم في بريتوريا ، والذى يمثل سياسة ذات طابع مؤسسى تستهدف استغلال السود والسيطرة عليهم ، وممارسة النظام لهذا المذهب ، تهديدا حقيقيا للأمن الدولي . ويواصل نظام بريتوريا احتلال ناميبيا بشكل غير مشروع ، ولا يزال يعرقل ، بمختلف المناورات ، تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال الاقليم . وقد أيد نظام بريتوريا أيضا ودعم نظام ايان سميث المتمرد ، ومن المعروف عنه كذلك انه شجّع على اجراء انتخابات نيسان / ابريل الزائفة في ذلك الاقليم بالرغم من تحذيرات الامم المتحدة ، بهدف خلق واجهة سوداء لحكم البيض فسي زمبابوى . وعلاوة على ذلك ، تواصل جنوب افريقيا ونظام ايان سميث غير الشرعي القيام بفارات داخل الدول الافريقية المجاورة المؤلفة من زامبيا وموزامبيق وأنغولا ، ونما استفزازي حملهما على ذلك ، مع ما يرافق ذلك من خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات في هذه الدول المجاورة ، والواقع انهما حولًا الفضاء الجوى لهذه الدول الافريقية الى ملاعب ترتع فيها قواتهما كلما شعرتا بميل الى تحريك عضلاتهما .

٦ - ولما كان لا يمكن توقّع ان تنل زمبابوى وناميبيا ترزحان تحت الاستعمار الى أجل غير محدد . ولا أن تنل الدول الافريقية المجاورة الى الابد تحتل الاغارات والانتهاكات التي لا يبرر لها لاقليمها ومجالاتها الجوية ، فان الحالة في الجنوب الافريقي تمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

٧ - وفي الشرق الاوسط ، لا يزال السلم الهش الذي قام في أعقاب ابرام اتفاقية السلم بين اسرائيل ومصر في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٦ يتعرض كل يوم لهزات من جراء التطورات التي تقع في ذلك الجزء من العالم .

٨ - وفي ضوء ما تقدم ، ترى غانا ان من الضروري ان يبذل المجتمع الدولي جهودا اضافية لتعزيز الامن الدولي . وفي هذا الصدد ترى غانا ان التدابير التالية ذات أهمية حيوية :

(أ) تقييد العالم بمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ، وخاصة الفقرتان ٢ و ٤ من المادة ٢ من الميثاق ، وبمبادئ ومقاصد اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ؛

(ب) تعزيز الامم المتحدة لتمكينها من القيام بدور فعال في عمليات حفظ السلم ؛

(ج) القضاء على بؤر التوتر الساخنة حيثما وجدت ، وذلك عن طريق الازالة التدريجية لتكدس الأسلحة ودعم تدابير بناء الثقة ؛ والتدابير الاخيرة ، في نظرنا ، ينبغي ان تراعي الحالة السياسية والعسكرية الخاصة بكل منطقة ؛

(د) القضاء على الفصل العنصري والعنصرية بجميع مظاهرها ؛ وفي هذا الصدد ، تقع مسؤولية خاصة على عاتق البلدان الغربية التي ينتشر منها ان تمارس رقابة فعالة على المشاريع التجارية الخاصة والمنظمات والمؤسسات الاعتبارية الموجودة بكل منها والتي تواصل الاحتفاظ بروابط تجارية مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وتقدم مساعدات مالية لذلك النظام ؛

(هـ) القضاء على آثار الاستعمار واتخاذ الترتيبات اللازمة لتتال المستعمرات استقلالها سريعا ؛

(و) امتناع كل دولة عن المساعدة أو التحريض ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، على التدخل في الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلد آخر ؛

(ز) قيام المجتمع الدولي ببذل جهود تتسم بالتصميم والجدية ، مقرونة بالارادة السياسي اللازمة ، لتقويم الاختلالات الحالية في الثروة بين البلدان الصناعية والعالم النامي الفقير .

٦ - والاقتراحات السابقة ليست على الاطلاق واردة على سبيل الحصر ، غير انها تمثل ، في نظر غانا ، تدابير حيوية يمكننا ان نقطع بها شوطا كبيرا في سبيل تعزيز الامن الدولي .

فنلندا

[الأصل : بالانكليزية]

[١١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩]

- ١ - ترى الحكومة الفنلندية انه منذ ان اعتمدت الجمعية العامة الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي في القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) في عام ١٩٧٠ ما فتئ يتحقق تقدم في وضع انماط سلمية للتعاون على الصعيد الدولي ، وانه ينبضي النظر الى التعاون الأوسع والأعمق فيما بين الدول والشعوب كجزء لا يتجزأ من عملية تعزيز الأمن الدولي بشكل عام .
- ٢ - وقد اولت فنلندا اهتماما خاصا للجهود الرامية الى تحسين الامن والتعاون في اوربا وفي البلدان المجاورة لفنلندا . وفي الاطار الاوروبي ، كان لمؤتمر الامن والتعاون في اوربا ، وما تلاه من أعمال متابعة هذا المؤتمر ، اهمية اساسية بالنسبة للأنشطة والمسااعي التي تبذلها الحكومة الفنلندية والتي يبذلها في الواقع العديد من الحكومات الاخرى لما يزيد على عشر سنوات .
- ٣ - وترى الحكومة الفنلندية ، من جهتها ، ان مؤتمر الامن والتعاون في اوربا هو اساسا عملية اطول اجلا يتحقق التقدم فيها من خلال الجهود المستمرة لجميع الدول المعنية . ومن هنا فان فنلندا تؤيد توسيع وتعميق عملية المؤتمر ، وتكرس اهتماما خاصا لضمان متابعة ومواصلة اعماله على نحو سليم .
- ٤ - وتشكل الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوربا ، الموقعة في عام ١٩٧٥ في هلسنكي ، اساسا جيدا لتنمية العلاقات فيما بين الدول وكذلك لزيادة التعاون على جميع المستويات . وفي رأى الحكومة الفنلندية ان احكام الوثيقة النهائية تنسجم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وتعتبر تطبيقا عمليا لهذه المبادئ والمقاصد . فالى جانب اهمية مؤتمر الأمن والتعاون في اوربا على الصعيد الاقليمي ، ينبضي النظر اليه بوصفه اسهاما هاما في تعزيز السلم والامن الدوليين على نطاق عالمي .
- ٥ - وفي ضوء هذا ، تأمل الحكومة الفنلندية ان يتحقق المزيد من النتائج والمزيد من التقدم الهام في تنفيذ احكام الوثيقة النهائية وفي التطوير المقبل لعملية مؤتمر الامن والتعاون في اوربا ، وعلى الأخص في الاجتماع الثاني لمتابعة اعمال المؤتمر الذي من المقرر عقده وشيكا في مدريد في عام ١٩٨٠ .
- ٦ - وانطلاقا من الصلة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح وتعزيز الامن الدولي ، ذلت الحكومة الفنلندية منذ امد بعيد تعتبر نزع السلاح عنصرا ضروريا من عناصر الانفراج . ولما كانت الجوانب العسكرية والسياسية للانفراج وثيقة الترابط ، فان جهود نزع السلاح تعد جزءا لا يتجزأ من البحث عن نظام عالمي اكثر رشدا وأوطد سلما . ونزع السلاح ، فضلا عن كونه ضرورة حتمية للامن الدولي ،

يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وسوف يواجه تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد خطرا جديا اذا استمر تحويل الموارد بهذا القدر الهائل الى سباق التسلح دون ضابط .

٧ - ويشارك عدد متزايد من الدول في المداولات والمفاوضات الدولية التي تجرى بشأن نزع السلاح . ولقد كانت الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة حول نزع السلاح ، في حد ذاتها ، تعبيرا عن رغبة بلدان جديدة في ان تضطلع بدور في السعي لتحقيق نزع السلاح ؛ وبحكم ما اسفرت عنه الدورة الاستثنائية من نتائج ايجابية وان كانت محدودة ، فقد اعتبرت على نطاق واسع حدثا هاما أدى الى ايجاد فرص جديدة للمجتمع الدولي في وقف سباق التسلح وتحويله في الاتجاه العكسي معززا بذلك الامن الدولي .

٨ - وتتضمن الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية (القرار د ١ - ٢/١٠) مبادئ اساسية للمفاوضات الخاصة بنزع السلاح ، من شأن التقيد بها ان يضمن ملاممة تدابير نزع السلاح لهتمية زيادة الامن عن طريق نزع السلاح . وتتضمن هذه المبادئ بين ما تتضمن ما يلي : تلتزم الدول جميعا بالمساهمة في الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح ، كما ينبغي ان تفيد الدول جميعا من هذه الجهود ؛ ويحق لها ان تشارك على قدم المساواة في المفاوضات المتعددة الاطراف التي يكون لها اثر مباشر على امنها ؛ وينبغي ان تكفل تدابير نزع السلاح ، بطريقة منصفة ومتوازنة ، حق جميع الدول في الامن ؛ وينبغي ان تحصل جميع الدول ومجموعات الدول على امتيازات متكافئة في كل مرحلة ؛ ويفترض مسبقا في الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح وجود توازن في الالتزامات المتبادلة واحترام هذه الالتزامات احتراماً دقيقاً ؛ وينبغي كفالة وجود تدابير مناسبة للتحقق من تنفيذ الالتزامات يرضى عنها جميع الاطراف وذلك ليتسنى تحقيق ثقة جميع الاطراف في تنفيذ الاتفاقات .

٩ - وتهدد الاسلحة النووية البشرية بأشد الأخطار . لذا ينبغي مضاعفة الجهود المبذولة حالياً لوقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ، كما ينبغي ان يشمل نطاق المفاوضات مزيداً من الجوانب المتعلقة بتكديس الاسلحة النووية .

١٠ - وتلاحظ فنلندا مع الارتياح ان المحادثات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية قد اسفرت عن توقيع اتفاق سولت الثاني . ويوفر الاتفاق ، فضلا عن اهميته كاجراء للحد من الاسلحة وتحديدها ، مزيداً من امكانيات احراز تقدم في المفاوضات الحالية حول نزع السلاح ، كما يعني ايضاً اسهاماً هاما في عملية الانفراج ، وبالتالي في امن العالم اجمع . وتعرب حكومة فنلندا عن الامل في ان تقوم الاطراف المعنية بتنفيذ الاتفاق دون ابطاء وان تواصل كذلك جهودها الرامية الى تحقيق الحد من الاسلحة الاستراتيجية كليا ، ونوعياً ايضاً بدرجة متزايدة .

١١ - وتعتبر الحكومة الفنلندية ان من المهم التوصل في وقت قريب الى نتائج في المفاوضات التي تجرى في الوقت الراهن بشأن فرض حظر شامل على التجارب ، وبشأن حظر الاسلحة الكيميائية وكذلك بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة في اوربا الوسطى . وينبغي ابرام اتفاقية بشأن ازالة الاسلحة الاشعاعية في وقت مبكر . كذلك ينبغي منع نشوء وتطور انواع جديدة من اسلحة الدمار الشامل القائمة على المبادئ والانجازات العلمية الجديدة ، والتماس الترتيبات المناسبة لتحقيق هذا الفرض .

١٢ - وعلى الرغم من ان نزع السلاح النووى ينبغى ان يكون الهدف العام الاكثر الحاحا ، فان سباق التسلح النوعي والكمي في ميدان الاسلحة التقليدية يمثل ، على الصعيد الاقليمي ، تهديدا فوريا للامن . وينبغي تطبيق مجموعة متنوعة من النهج على هذا الصعيد . كما ينبغى النظر في ترتيبات تقييد نقل الاسلحة الى مناطق معينة والحد منه ، ومواصلة انتهاج هذه الترتيبات بشكل ناشط . وينبغي ايضا اتخاذ ترتيبات اقليمية للحد من الاسلحة التقليدية والعتاد الحربي التقليدى وتقليله بقصد تعزيز امن المنطقة بمستوى ادنى من الاسلحة .

١٣ - وعلى حين تدرك الحكومة الفنلندية ان مشاكل نزع السلاح عالمية الصبغة ، فهي ترى انه ينبغى التماس تدابير نزع السلاح النووى والتقليدى والحد من الاسلحة النووية والتقليدية ، على المستوى الاقليمي في الحالات التي يكون فيها هذا النهج عمليا . ولقد أثرت التطورات التي طرأت على التكنولوجيا العسكرية خلال السنوات القليلة الماضية على الحالة في اوروبا . وقد اضفى هذا الامر اهمية اكبر على المنظور الاقليمي لتحديد الاسلحة . وفي هذا الصدد ، تلاحظ فنلندا باهتمام الاقتراحات الرامية الى فتح سبل جديدة لنزع السلاح في القارة الاوروبية . وقد اكد الدكتور اورهوكيونين رئيس فنلندا ، على جانب محدد من جوانب النهج الاقليمي في خطاب ادلى به في ايار/مايو ١٩٧٨ (واقترح فيه اجراء مفاوضات بشأن وضع الترتيبات اللازمة لتحديد الاسلحة في شمال اوروبا .

١٤ - ويمثل نزع السلاح أحد الاهداف الرئيسية التي تتوخاها السياسة الخارجية الفنلندية . وفنلندا بوصفها بلدا صغيرا محايدا لا ينحاز في علاقاته الى اى من الاحلاف العسكرية ، تتخذ اساسا نفس موقف الفالبية العظمى للدول الاعضاء بالامم المتحدة . فتخفيف حدة التوتر الدولي هو اسهام في تحقيق امن هذه البلدان . ومن هنا فان الجهود الدولية في سبيل نزع السلاح ليست في صالح المجتمع الدولي ككل فحسب ، بل في صالح امن فنلندا نفسها .

١٥ - وما فتئت فنلندا ، تمشيا مع سياستها في الحياد النشط ، تزيد باستمرار منذ سنوات عديدة اسهامها في حل الجوانب السياسية والتقنية على السواء لمشاكل تحديد الاسلحة ونزع السلاح . فقد بذلت جهودا في مختلف المحافل الدولية لتعزيز الضمانات النووية في اطار معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د - ٢٢)) . كما اجرت بذاتها دراسة عن المناطق الخالية من الاسلحة النووية (١) ، وشاركت في الاعمال التقنية الدقيقة المتعلقة بتحديد الاسلحة الكيميائية والرصد الاهتزازي لفرض حظر شامل للتجارب . وعلاوة على ذلك ، تقوم فنلندا بدور في الدراسة التي تجريها الامم المتحدة عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية وتحاول الاسهام على نحو ناشط في اعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بنزع السلاح الاقليمي الذي تعتبر فنلندا عضوا فيه .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٧ ألف

(A/10027/Add.1) ، المرفق الأول .

١٦ - وما انفكت فنلندا تدعم بشكل دائم الامم المتحدة بوصفها الاداة الرئيسية لصون السلم والامن الدوليين ، كما ظلت الحكومة الفنلندية تؤكد باستمرار على الدور الذي تضطلع به الامم المتحدة بوصفها قوة رئيسية لاحلال السلم وصيانته . وقد ساعدت فنلندا ، من جانبها ، الامم المتحدة في جميع انشطتها المتعلقة بصون السلم عن طريق التبرع بالأموال أو وضع قوات عسكرية تحت تصرف الامين العام ، أو كليهما معا . ولا تزال فنلندا مستعدة لتقديم هذه التبرعات ، وهي تؤيد تأييدا تاما الجهود المبذولة لتعزيز الاساس السياسي والمالي لعمليات صون السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة . وفي هذا السياق ، تؤكد حكومة فنلندا المسؤولية الجماعية للدول الاعضاء عما تقوم به الامم المتحدة من أنشطة لصون السلم وعن تمويل هذه الأنشطة .

١٧ - ولا حظت الحكومة الفنلندية ، في ردها في العام الماضي ، ان التطورات الاخيرة في الاقتصاد العالمي يبدوا انها تشير الى ان المشاكل الحالية ليست نتيجة ضغوط ذات طابع دورى فحسب ، وانما هي نتيجة وجود اختلالات هيكلية مستمرة . ويتطلب ذلك النظر جديا في اجراء التغييرات الهيكلية اللازمة في الاقتصاد الدولي . وينبغي لاجراء من هذا القبيل ، يقوم على ادراك ترابط المشاكل المتعلقة بالتجارة والنقود والتمويل ، ان يركز على ما يتطلبه الامر من تعديلات دولية وداخلية . كما ينبغي ان يوجه هذا البحث ، الذي يجب ان يتاح للبلدان جميعا امكانية المشاركة فيه ، نحو اتخاذ التدابير العملية الرامية الى تحقيق اهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وينبغي كذلك اجراء المفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالدينامية اللازمة وبأشكال المناسبة ليتسنى الوصول الى حل لهذه المشاكل الاساسية . ولا تزال فنلندا مستعدة للاسهام في تحقيق هذه الغاية .

قطر

[الأصل : بالعربية]

[٣١ من ايار/مايو ١٩٧٩]

تشير دولة قطر الى خطاب مندوبها الدائم امام اللجنة الاولى بتاريخ ٩ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، حول مناقشة موضوع تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الامن الدولي والى مذكرتها الاولى بتاريخ ١٣ من ايار/مايو ١٩٧٥ ، ومذكرتها الثانية بتاريخ ٢٤ من آب/اغسطس ١٩٧٦ ، ومذكرتها الثالثة بتاريخ ٢٨ من حزيران /يونيه ١٩٧٨ ، التي اكدت فيها جميعا تقيدها بالاعلان الخاص بتميز الامن الدولي وقدمت مقترحات في هذا الشأن . وبالإضافة الى هذا فان حكومة قطر تلفت النظر مرة اخرى الى المسائل التالية ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لموضوع تعزيز الامن الدولي .

١ - ان دولة قطر تؤيد الاسراع في تصفية الاستعمار بجميع اشكاله ، وانها الاحتلال الاجنبي ، والقضاء على العنصرية والفصل العنصرى ، والدعم الدولي الكامل للشعوب المضطهدة والمستعمرة لممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حق تقرير المصير والاستقلال ، وسلامة ووحدة اراضيها .

٢ - تحقيق تسوية عادلة وشاملة للمشكلات الدولية التي تهدد السلم والامن الدوليين ، وفي مقدمتها مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية التي تعتبر جوهر الصراع القائم في المنطقة ونيل الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه الشرعية بما في ذلك حق تقرير المصير على ارضه ، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس العربية .

٣ - عند محاولة حل مشكلة دولية يجب ضمان ان يشترك كل الأطراف المعنيين في مفاوضات حل المشكلة ، وان يتم الحل في إطار القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة المتعلقة بهذه المشكلة باعتبار ان هذه القرارات تعبير عن الارادة الدولية ، وتأكيد لمبادئ ميثاق الامم المتحدة واهدافها كما انها تقوم على اساس العدالة الدولية ، وممارسة الشعوب لحقوقها غير القابلة للتصرف .

٤ - اتخاذ التدابير الضرورية من جانب مجلس الامن لالزام اسرائيل بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وتنفيذ قرارات الامم المتحدة بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط .

٥ - ان دولة قطر تؤكد من جديد مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بجميع اشكالها ومظاهرها في العلاقات الدولية كما أكد ذلك الاعلان الخاص بتميز الامن الدولي الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٣٤ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٩٧٠ ، وفي اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٩٧٠ . وهذا التزام يجب ان تحترمه جميع الدول تأكيداً لالتزامها التام بمقاصد ميثاق الامم المتحدة ، وادراكاً منها للاهمية الخاصة للامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السيادة والسلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة .

٦ - تنفيذ القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في دوراتها الاستثنائية والعادوية بشأن اقامة نظام اقتصادي جديد يضمن تنمية عاجلة للبلدان النامية ويضيق الهوة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو .

٧ - تنفيذ الاعلان الخاص باعتبار المحيط الهندي والبحر الاحمر والبحر المتوسط مناطق سلم ، وازالة القواعد العسكرية الاجنبية منها ، وابعاد الصراعات الدولية والنفوذ الاجنبي عنها .

٨ - الالتزام التام بأهداف ومبادئ الامم المتحدة وعلى الاخص فيما يتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وبصورة خاصة الأحكام الواردة في الفصل السابع من الميثاق المنصوص عليها في الاعلان نفسه .

٩ - ان مشكلة نزع السلاح هي من اهم المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في هذا العصر ، وانه من المؤسف حقاً انه لم يتم احراز اي تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح يؤدي الى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية ، نظراً لأن استمراره سيظل يشكل تهديداً متزايداً للسلم والامن الدوليين .

كوبا

[الأصل : بالاسبانية]

[١١ حزيران / يونيه ١٩٧٩]

١ - لقد لعب الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي دورا ذا أهمية بالفة على الصعيد الدولي على الرغم من الانتهاكات التي لاتزال تتعرض لها بعض احكامه .

٢ - ان مواصلة وتكثيف سباق التسلح ، واستمرار بؤر التأزم والتوتر في ارجاء مختلفة من العالم ، ومحاولات الابقاء على الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والفصل العنصرى ، والصهيونية ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال المؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية ولاسيما الشركات عبر الوطنية ، واستخدام المرتزقة ، لاتزال تمثل العقبات الرئيسية في وجه تعزيز السلم والامن في كل مكان من العالم .

٣ - وفي هذا الصدد ، يجب ذكر القواعد العسكرية الاجنبية العديدة القائمة في جميع انحاء العالم ، الامر الذى يضر بسيادة الدول ، واستقلالها ، وسلامتها الاقليمية ، ويمثل في بعض الحالات عقبة تحول دون نيل الاستقلال من قبل البلدان والشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية .

٤ - وفي الجنوب الافريقي ، يواصل النظامان العنصرىان في بريتوريا وسالزبورى ، بفضل الدعم اللوافر الذى يتلقيانه من الدول الغربية ، اضطهادهما المهين الى ابعد حد لملايين الافريقيين منتهكين بذلك بصورة صارخة قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن . ويواصل هذان النظامان ، انشطة عدائية وأعمالا عدوانية ضد الدول المجاورة لهما ، منتهكين بذلك سيادة تلك الدول ، وواضعين العراقيل في طريق تعزيز السلم والامن في المنطقة .

٥ - وفي الشرق الاوسط ، لايزال الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية من قبل القوات الاسرائيلية قائما ، ولا تزال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى موضع تجاهل . وتحاول قوى الاستعمار والرجعية في الوقت الحاضر ابتكار حل من بنات افكار الاستعمار الجديد لذلك النزاع ، وهو حل ، فضلا عن انه لا ينطوى على أية فائدة ، لن يؤدى الا الى زيادة الاخطار في ذلك الجزء من العالم .

٦ - وفي جنوب شرق آسيا ، تواجه جمهورية فييت نام الاشتراكية التي تخوض كفاحا بطوليا من أجل اعادة الاعمار الوطنى ، عدوانا صينيا وتحركات توسعية ، وباتت سيادتها وسلامتها الاقليمية مهددتين بالأخطار من جديد .

٧ - وفي امريكا اللاتينية ، واصلت حكومة الولايات المتحدة اتخاذا تدابير عدائية وعدوانية ضد كوبا ، وأبقت على الحصار المضروب لتحطيم ارادة الشعب الكوبى في انشاء النظام الاقتصادى والاجتماعى الأكثر ملاءمة لمصالحه . فضلا عن ذلك ، تواصل حكومة الولايات المتحدة احتلالها غير المشروع لأراض كوبيية عند قاعدة غوانتانامو البحرية .

- ٨ - وفي نيكاراغوا يواصل نظام سوموسا ، الذي فرضه بحارة الولايات المتحدة قبل ٤ عام ، إخضاع الشعب في ذلك البلد الشقيق بمساعدة الولايات المتحدة ، التي تحاول انتزاع النصر المحتوم من الوالنيين النيكاراغويين .
- ٩ - ولا تزال رغبة شعب بويرتوريكو في الاستقلال غير محققة ، نظرا لأن الحالة الاستعمارية للجزيرة ، التي تمثل عقبة في طريق تقدمها الاقتصادي ورفاهها الاجتماعي ، لا تزال قائمة .
- ١٠ - وتحاول الولايات المتحدة ان تحول دون ممارسة بلدان امريكا اللاتينية سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية الأخرى ، وتتدخل في شؤونها الداخلية ، مؤيدة الحكومات والأحزاب السياسية التي تضحى بالمصالح الوطنية لتحقيق رغبة احتكارات الولايات المتحدة وشركاتها عبر الوطنية في الاستغلال .
- ١١ - وما لم توجد حلول سريعة وعادلة لبؤر التأزم والتوتر هذه وسواها في مختلف أرجاء العالم ، وما لم يوضع حد لممارسات الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والفصل العنصري ، والصهيونية ، فان السلم والامن الدوليين سيظلان مستهدفين للأخطار وستبقى احكام الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي عرضة للانتهاك .
- ١٢ - وان حكومة جمهورية كوبا تؤمن ان من الشروط الأساسية لتحسين فعالية الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي التقيد الصارم من جانب جميع الدول بما يترتب عليها من التزامات بموجب ميثاق الامم المتحدة واحترامها لمبادئ التعايش السلمي ومبادئ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

الكويت

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٧٩]

- ١ - لقد نقلت الكويت الى الامين العام بصورة دورية آراءها بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي . ولذلك فستقصر ملاحظاتها هنا على ذكر آخر التطورات .
- ٢ - تأسف الكويت لوقوع كثير من الاحداث الخطيرة في مختلف انحاء العالم خلال هذه السنة ، مما يمثل تهديدا للامن الدولي .
- ٣ - وقد أبدت حكومة الكويت اعتراضها في مجلس الامن على العمل الذي قامت به فييت نام في كمبوتشيا وعلى الغزو الصيني لفييت نام . وتعارض الكويت معارضة جازمة التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو العمل المسلح الرامي الى اسقاط نظام من أنظمة الحكم واستبداله بآخر .
- ٤ - وتدعو الكويت بشدة الأعمال العدوانية التي ارتكبتها جنوب افريقيا والتي ارتكبتها النظام غير الشرعي لروديسيا الجنوبية ضد اراضي بلدان خط المواجهة الافريقية .

- ٥ — وتعارض الكويت حكم الاقلية في الجنوب الافريقي . وهي ترى ان الانتخابات المزيفة التي اجريت في ناميبيا وفي روديسيا الجنوبية تجعل من المحتم انهاء حكم الأقليات .
- ٦ — كذلك تشجب الكويت سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها جنوب افريقيا والتي تشكل جريمة في حق الانسانية وتهدد السلم والامن في جميع انحاء القارة الافريقية .
- ٧ — وترى الكويت انه لا يمكن اقرار السلم في الشرق الاوسط الا على اساس تسوية شاملة تكفل الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة وانشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة .
- ٨ — وتقوم اسرائيل بانشاء مستوطنات في الضفة الغربية وغزة في محاولة منها لاجتثاث السكان العرب واحلال مستوطنين اسرائيليين مكانهم . وهي تقوم ايضا بشن حرب ابادية جماعية ضد الفلسطينيين واللبنانيين في كل انحاء جنوب لبنان . وقد تسببت سياسة اسرائيل الوحشية التي تتمثل في العدوان المستمر في حرمان عشرات الآلاف من الناس من المأوى وجعلت من الشعب اللبناني لاجئا في بلده . وتعتبر سياسة اسرائيل الخطر الرئيسي الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في العالم اليوم .

مالطة

[الاصل : بالانكليزية]

[١٤ حزيران / يونيه ١٩٧٩]

١ - أوضحت آراء حكومة مالطة فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي في البيان الذي أدلى به ممثل مالطة في اللجنة الخامسة في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ (A/C.1/33/1) . (IV.62)

٢ - ومنذ ذلك الوقت ، وفي بحر شهور قليلة بعد انتهاء دورة الجمعية العامة الاخيرة ، عمدت حكومة مالطة ، بصورة أكثر تحديدا ، الى وضع ما دافعت عنه من مفاهيم في الماضي موضع التنفيذ العملي الفعال .

٣ - وكان أهم اجراء عملي قامت به حكومة مالطة هو الازالة النهائية للقاعدة العسكرية الأجنبية في مالطة في ٣١ آذار / مارس ١٩٧٩ .

٤ - ويشكل هذا العمل تغييرا جذريا في تاريخ الجزيرة ، وفي تاريخ منقلقة البحر الأبيض المتوسط . فبعد مرور ما يناهز القرنين على الشعب المالطي وهو يكسب عيشه عن طريق خدمة قاعدة عسكرية أجنبية ، قرر أن يقوم ، على مدى فترة محددة ، باخراج الحكم العسكري من بلده تدريجيا ، والسعي الى كسب عيشه عن طريق الوسائل السلمية دون غيرها ، رغم ما يندلج عليه ذلك من تضحيات اقتصادية .

٥ - وقد قرر شعب مالطة أيضا أن يتبع منذ ذلك الوقت سياسة نشطة لعدم الانحياز ، وأن يتعاون مع جيرانه في منقلقة البحر المتوسط من أجل تنمية شعور عميق بالوحدة ، وأنهور منقلقة جديدة مستقلة مكرسة للسلم والأمن .

٦ - وتوخيا لهذا الهدف ، استضافت حكومة مالطة اجتماعا لدول أوروبا والبحر المتوسط لدراسة أساليب التعاون بشأن المسائل العلمية والثقافية والاقتصادية .

٧ - وقد عقد هذا الاجتماع في فاليتا في الفترة من ١٣ شباط / فبراير الى ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ . وقد ألقى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة كلمة في الجلسة الافتتاحية . وقد انتهت الاجتماع على نحو ايجابي . ومن المزمع أن يجرى في المستقبل متابعة مختلف مجالات التعاون التي تم تحديدها أثناء الاجتماع كما أوجزت في الوثيقة الختامية ، والتوسع فيها ، وأن تكون موضوع مزيد من المناقشة خلال اجتماع المتابعة التالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في مدريد في العام المقبل . وكان اجتماع فاليتا هو أول اجتماع يعقد من نوعه . وقد وضع ذلك الاجتماع أساس العمل التحضيري لاتخاذ مزيد من التدابير .

٨ - وفيما يلي موجز بالأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها حكومة مالطة والتي يرى أنها تساهم في اقامة السلم والأمن الدوليين :

- (أ) الاشتراك الموضوعي للوفد المالي في لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .
- (ب) استضافة المحادثات التي تجرى بشأن مستقبل زمبابوي بين الجبهة الوطنية وحكومتها بربلانيا والولايات المتحدة تحت إشراف الفريق بريم تشاند بوصفه ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة .
- (ج) الاجتماعات الرباعية بشأن التعاون بين دول وسط مدلتة البحر المتوسط ، تلك الاجتماعات التي تبدي بلدان مجاورة أخرى الاهتمام بها .
- (د) افتتاح إذاعة البحر المتوسط التي تبث المواد الإخبارية ذات الأهمية المشتركة لبلدان البحر المتوسط ، وذلك باللغات العربية والفرنسية والانكليزية .
- (هـ) استضافة الاجتماعات العادية للأحزاب السياسية ومنظمات الشباب المكرسة لدراسة التعاون السلمي .
- (و) تشجيع الأنشطة التي يقوم بها مركز مالطة لمكافحة التلوث النفلي في البحر المتوسط ، وإنشاء مركز في مالطة للتطبيق العملي لمصادر الطاقة غير التقليدية .
- (ز) المواصلة النشطة للمبادرة التاريخية لإعلان قاع البحار والمحيطات ، فيما وراء حدود الولاية الوطنية ، تراثاً مشتركاً للبشرية ، وعرض استضافة الهيئة الدولية لقاع البحار المقترح إنشاؤها .

منفوليا

[الأصل : بالانكليزية]

[٣ آب / أغسطس ١٩٧٩]

- ١ - ان التلورات الحديثة في العالم قد أكدت بصورة مقنعة أهمية الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين ، وكذلك أهمية اجراء استعراض منهجي في المحفل العالمي للأمم المتحدة لتنفيذ أحكام هذا الاعلان .
- ٢ - وترى حكومة جمهورية منفوليا الشعبية أنه برغم المحاولات التي يقوم بها الامبراليون والقوى الرجعية الأخرى لاهياء عصر " الحرب الباردة " ، ما تزال عملية التغييرات الإيجابية في العالم والتحسن العام في الجو السياسي مستمرين . ولا يزال الانفراج ، وهو انعكاس للتراب الحالسي الدينامي في العلاقات بين القوى في الساحة العالمية ، الاتجاه السائد في الشؤون الدولية المعاصرة .
- ٣ - وفي مجال تعزيز الأمن الدولي ، شمة دور حاسم تقوم به بلدان المجتمع الاشتراكي التي ، كما أكدى . تسيد نبال الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الثورى الشعبى لمنفوليا ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب العظيم لجمهورية منفوليا الشعبية ، " تبذل كل جهد للدفاع عن عملية الانفراج

الدولي ولتكثيفها ، وللقضاء على سباق التسلح ” . وتقوم بدورها هام أيضا بلدان عدم الانحياز ، وجميع القوى الاخرى المعارضة للحرب وللنزعة التوسعية ، وللاستعمار ، وللاستعمار الجديد ، والقوى الصعبة للتعاون السلمي والمتكافئ والعدل بين الدول . كما أن تلك الدوائر ، التي تتبع سياسة واقعية وبناءة لصالح درء خطر حرب عالمية تستخدم فيها القذائف النووية ، تساهم أيضا بنصيبها في ذلك . وترى حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أن ثمة قيمة كبيرة في المساهمة التي تقدمها قوى الرأي العام في تعبئة شعوب جميع البلدان في الكفاح من أجل وقف سباق التسلح وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

٤ - ومن أجل تعزيز السلم الدولي ، لا بد من استكمال الانفراج السياسي بانفراج عسكري . وان وقف سباق التسلح المتواصل ودرء خطر نشوب حرب عالمية نووية هو أكثر المهام الحاسم في عصرنا . ومن الأمور الملحة بوجه خاص وقف انتاج جميع أشكال الأسلحة النووية واجراء تخفيض تدريجي لمخزونات الاسلحة النووية ، تمهيدا للقضاء الكامل عليها . ولا بد من اتخاذ تدابير فعالة لحظر الأنواع والمذاتومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، ووقف اجراء المزيد من النمو النوعي والكمي للأسلحة والقوات المسلحة في الدول الحائزة لامكانات عسكرية كبيرة ، وفرض حظر على تجارب الاسلحة النووية في جميع البيئات ، وتعزيز نيل عدم الانتشار النووي ، وتعزيز ضمانات أمن الدول غير النووية .

٥ - وقد اضطلعت بلدان المجتمع الاشتراكي دوما بمبادرات جماعية تستهدف وقف سباق التسلح واتخاذ تدابير عملية في ميدان نزع السلاح . ويشهد على هذا بصورة مقنعة الاعلان الذي اعتمد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ بموسكو في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو . ويتضمن ذلك الاعلان عددا من الاقتراحات الجديدة الهامة التي لا شك أن تنفيذها سيعزز من التحسن العام في المناخ السياسي الدولي .

٦ - وفي بيان لحكومة جمهورية منغوليا الشعبية المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، رحبت الحكومة بحرارة بذلك الاعلان وأعربت عن كامل تأييدها له وموافقتها عليه ، معتبرة اياه برنامجا عاما للعمل الدولي في النضال من أجل تعميق الانفراج ، ووقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

٧ - وان تنفيذ ذلك البرنامج ، والمبادرات الجديدة التي اقترحت في بودابست في ٤ و٥ (أيار/ مايو ١٩٧٩ في اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الأطراف في معاهدة وارسو بشأن المشاكل الجارية في مجال الأمن والتعاون في أوروبا ، وخاصة الاقتراح الرامي الى الدعوة لعقد مؤتمر على الصعيد السياسي باشتراك جميع الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا لمناقشة تلك المشاكل ، لا شك انه سيعزز تعميق الانفراج لا في أوروبا وحدها ، بل وأيضا في مناطق أخرى من العالم ، وسيؤدي الى المزيد من تعزيز السلم والأمن فيما بين الشعوب .

٨ - وان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تعلق أهمية كبيرة على التوقيع حديثا في فيينا على المعاهدة الجديدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية . وفي البيان المؤرخ في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٧٩ ، وصفت الحكومة عقد تلك المعاهدة بأنه خطوة كبيرة في سبيل تقييد سباق التسلح وتحقيق أهداف نزع السلاح . وستوفر المعاهدة دافعا جديدا للمفاوضات الهامة الاخرى التي تجرى حاليا في مجال نزع السلاح ، وستقدم اسهاما

حقيقيا في تعزيز السلم العالمي والأمن الدولي . بيد انه اذا كان لمعاهدة الجولة الثانية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٢) أن تسفر حقا عن نتائج ايجابية من هذا الطابع ، فلا بد من تأكيدها بالتصديق عليها من الجانبين على السواء . ومن الواضح أن هذه مسألة هامة اليوم ، نظرا لأنه يوجد في الولايات المتحدة عدد كبير من المعارضين للجولة الثانية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وخاصة بين من يؤيدون سباق التسلح والذين يعبرون عن مصالح الجهاز العسكري - الصناعي .

٩ - وترى حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ان من دواعي الأهمية البالغة ان يستغل المناخ الايجابي الناشئ نتيجة لمعقد المعاهدة الجديدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة استفلالا فعالا في الامم المتحدة وبعثة نزع السلاح وغيرهما من المحافل الدولية ، بهدف اتخاذ تدابير محددة ترمي الى تحقيق نزع السلاح الحقيقي .

١٠ - وان اقامة التعاون بين الدول على أساس مبادئ الحقوق المتكافئة والعدل والمنصفة المتبادلة ، هو أحد العوامل الهامة في تحقيق الانفراج الدولي . وفي هذا الصدد ، من الهام ملاحظة المغزى الكبير ، بالنسبة لتقدم عملية الانفراج ، لمحادثات القمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في فيينا ، وكذلك لنتائج الاجتماعات السوفياتية - الفرنسية ، التي تتمثل بمصفا خاصة في البرنامج الرامي الى تحقيق مزيد من التطور في التعاون بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا لصالح الانفراج والسلم .

١١ - وان جمهورية منغوليا الشعبية تعلق أهمية بالغة على نجاح عقد اجتماع مدريد عام ١٩٨٠ بشأن الامن والتعاون في اوروبا . وتأمل منغوليا أن يساهم هذا الاجتماع في التنفيذ الثابت والكامل لاحكام وثيقة مجلسي النهائية ، بوصفها برنامج عمل لحويل الأجل لمصلحة الامن والتعاون في أوروبا .

١٢ - وتعب حكومة جمهورية منغوليا الشعبية عن الأمل بأن يتخذ مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز الذي سيعقد وشيكا في هافانا قرارات هامة تهدف الى تعزيز الكفاح ضد الامبريالية ، والاستعمار الجديد ، والاستعمار ، والعنصرية ، والفصل العنصري ، وأن يساعد في توحيد القوى المناهضة للامبريالية والاستعمار في الكفاح من أجل تعزيز وتوسيع عملية الانفراج وتنمية التعاون الدولي .

١٣ - وترى حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أن الحالة في العالم ، وخاصة في آسيا ، قد تزايدت تعقيدا في الماضي القريب . وان السياسة والتدابير العملية التي تتخذها قوى الامبريالية ، والزعامة الصينية ، التي تتوالى بصورة وثيقة مع تلك القوى ، تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وهم يبذلون كل ما في امكانهم للحيلولة دون زيادة الانفراج وتلبيح العلاقات فيما بين الدول والتوصل الى حل ايجابي للمشاكل الهامة الحالية ، ويعملون في سبيل تكثيف سباق التسلح .

١٤ - وان المناخ الدولي في آسيا لتسمه المؤامرات المتزايدة التي تقوم بها القوى الامبريالية وغيرها من القوى الرجعية في جنوب شرق آسيا ، وفي الشرقين الأدنى والاوسط وفي حوض المحيط الهندي ، وفي منلقة شبه الجزيرة الكورية وغيرها من المناطق .

١٥ - وان المدوان الذي قامت به الصين ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وتدخّلها السافر في لشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وأنشلتها الهدامة ضد جمهورية لاو الديمقراطية لشعبية ، واعتداءاتها على جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، قد كشفت لشعوب العالم الأملح لعدوانية للزعامة الصينية وأهدافها في الهيمنة .

١٦ - ومن الجلي أن الحالة في الشرق الأوسط قد ازدادت توترا منذ ابرام الاتفاق المنفصل بين سرائيل ومصر الموقع تحت رعاية الولايات المتحدة . فهذا الاتفاق خيانة للمصالح الحيوية للشعوب لعربية وخاصة مصالح شعب فلسطين العربي ، ويلحق ضررا خليرا بقضية التوصل الى تسوية عادلة شاملة لمشكلة الشرق الأوسط . وان عدوان اسرائيل المسلح ضد لبنان في تزايد مستمر ، بسل ان سياستها التوسعية تجاه العرب قد أصبحت أكثر تطرفا عن ذي قبل .

١٧ - وان التلورات التي تحدث في آسيا تؤكد من جديد على حاجة بلدان وشعوب تلك المنطقة لى تمديد كفاحها وتكثيفه بغية تحقيق الانفراج في قارتها الواسعة وكفالة الحفاظ على السلم بالحيلولة دون العدوان ، عن طريق جهودها الجماعية .

١٨ - وان الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تستهدف تعزيز سلم وأمن ائمين في آسيا عن طريق المساعي المشتركة لجميع دول القارة . لذلك فان منغوليا تعلق أهمية كيرة على معاهدة الصداقة والتعاون بين جمهورية فييت نام الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية لسوفياتية ، وعلى معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اللتين عقدتا في نهاية العام الماضي ، واللتين نخدمان المصالح المشتركة لجميع القوى المحبة للسلم وتساهمان مساهمة كبيرة في قضية السلم لآسيا فقلبل وفي العالم ككل .

١٩ - وان قضية تعزيز السلم والأمن في آسيا وفي سائر أنحاء العالم قد تدعمت عن طريق نتائج محادثات القمة بين الاتحاد السوفياتي والهند التي جرت في موسكو في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه من هذا العام .

٢٠ - وتثل الحالة في الجنوب الافريقي سببا خليرا من أسباب التوتر . فقد قامت الدول الغربية حديثا بمناورات مختلفة تهدف الى ارغام شعبي ناميبيا وزمبابوى على قبول أنظمة حكم عميلة ، والسعى لمحافظة على سيطرة الأنظمة العنصرية الموجودة في تلك المنطقة . وان الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية قد اعتبرتا وبحق التسويات الداخلية المزعومة التي توامل تلك الاهداف في روديسيا الجنوبية وفي ناميبيا ، أمرا غير شرعي .

٢١ - وان جمهورية منغوليا الشعبية ستواصل تأييد القضية العادلة لشعوب الجنوب الافريقي التي تكافح ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، ومن أجل التحرير الوطني والاجتماعي الحقيقي ومن أجل تعزيز العمل المشترك من جانب جميع القوى المناصرة لايجاد تسوية لمشاكل الجنوب الافريقي تكون في المصالح الحقيقي لشعوب البلدان المعنية والقارة بأكملها .

٢٢ — وان جمهورية منغوليا الشعبية ستواصل توجيه جهودها نحو تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الأمن الدولي . وهي تقوم لتلك الغاية بالاشتراك بنشاط في الجهود التي تبذلها بلدان المجتمع الاشتراكي وجميع الدول المحبة للسلم من أجل تعزيز السلم والانفراج وتنمية التعاون الدولي .

موريشيوس

[الأصل : بالانكليزية]

[٥ تموز / يولييه ١٩٧٩]

- ١ — تؤيد حكومة موريشيوس تأييدا كاملا الاعلان الخاص بتميز الأمن الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها العامة ١٩٣٦ المعقودة في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ (القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥)) .
- ٢ — وان حكومة موريشيوس قد استرشدت دائما ، في علاقاتها مع دول المجتمع الدولي الأخرى ، بمبادئ الاعلان وروحته .
- ٣ — وترى حكومة موريشيوس أن القرار ٣٣ / ٧٥ قرار شامل ، ولذلك فهي لا تزعم تقديم مقترحات بشأن تلك المسألة .

اليمن

[الأصل : بالانكليزية]

[١١ من تموز / يولييه ١٩٧٩]

- ١ — الدعوة الى خفض انتاج و تخزين الأسلحة النووية وحظرها في نهاية الملف .
- ٢ — ازالة أسباب التوتر الدولي بالقضاء على التمييز العنصري ، والسيطرة والتدخل الاجنبيين .
- ٣ — الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير واقامة دول لها ، كما هو الحال بالنسبة لروديسيا وفلساين وناميبيا .
- ٤ — سحب القواعد والقوات العسكرية الاجنبية من المناق الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري (الأراضي العربية المحتلة وناميبيا) .
- ٥ — القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والظلم التي تسود العلاقات الدولية .
- ٦ — اعلاء دور أكبر للبلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية ، ومشاكل النقد ، وما إليها .
- ٧ — تنفيذ برنامج العمل المتعلق باقامة نلام اقتصادي دولي جديد .

اليمن الديمقراطية

[الأمل : بالعربية]
[٨ حزيران / يونيو ١٩٧٩]

١ - ترى اليمن الديمقراطية أن الاعلان الخامس بتعزيز الأمن الدولي قد مثل خطوة هامة في دعم وتجسيد تطلعات البشرية لاجلال الامن والسلم الدوليين ، ولكي يتم الاسراع بتنفيذ هذا الاعلان فان كافة الدول ملاباة بالتنقيد الصارم بالمبادئ والاهداف التي تضمنها ميثاق الامم المتحدة والوثائق والمقررات الاساسية الاخرى الصادرة عنها بما في ذلك الاحترام المطلق للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاقرار الثابت بحق كافة الشعوب في تقرير المصير ، وتقديم المساعدة اللازمة لدعم كفاحها المشروع ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والاستغلال والعنصرية بكافة أشكالها ، وانهاء سياسات الضغوط والابتزاز والحصار السياسي والاقتصادي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، وانتهاك سيادة الدول واستقلالها وأمنها وسلامتها الاقليمية وحق الشعوب غير القابل للتصرف في رسم سياساتها وبناء مستقبل تقدمها ورفاهيتها ووحدتها الوطنية وتصريفها لمواردها وثرواتها . كما أن ذلك مرعون أيضا بالعمل الجاد على تصفية الاستعمار والاستعمار الجديد بأشكاله المختلفة ، والقضاء النهائي على العنصرية والفصل العنصري واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد لتجاوز الهوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وتقوية وسائل التعاون الدولي في شتى المجالات .

٢ - وسيكون من المهم التعجيل باتخاذ اجراءات فعالة لنزع السلاح العام الكامل وخاصة الاسلحة النووية واسلحة التدمير الشامل الأخرى ووقف انتاجها وتلوويرها وتدمير المخزون منها ، والحظر التام للتجارب النووية وابرام اتفاقيات دولية ملزمة تؤكد ضمان الوقف النهائي لسباق التسلح ، بالاضافة الى ازالة كافة القواعد العسكرية وانهاء الأحلاف العدوانية وتحويل جزء من النفقات العسكرية وفق معايير متفق عليها لأغراض التنمية في البلدان النامية .

٣ - كما أن العمل على تأكيد مبادئ التعايش السلمي وتوسيع آفاق الانفراج في العلاقات الدولية وتخفيف حدة التوتر الدولي وحل المنازعات بالرق السلمية ، ستساعد جميعها على ايجاد الحلول العادلة والمناسبة للمشاكل الدولية .

٤ - ولقد سبق لليمن الديمقراطية ان أيدت قرار الجمعية العامة رقم ٣٣ / ٧٥ وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة ، وهي ترحب بكافة الجهود الدولية لتنفيذ المبادئ التي تضمنها الاعلان الخامس بتعزيز الأمن الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وتأمل ان تفي جميع الدول بالتزاماتها لتحقيق تلك المقاصد والأهداف .

مرفق

قائمة بالوثائق الصادرة منذ نظر الجمعية
العامة في البند في دورتها الثالثة والثلاثين

- رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ وموجهة من الممثل
الدائم لسرى لانكا الى الأمين العام A/33/279-S/12875
- رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ وموجهة من الممثل
الدائم للمغرب الى الأمين العام A/33/284
- رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ وموجهة من الممثل
الدائم لمنغوليا الى الأمين العام A/33/319
- رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ وموجهة من الممثلين
الدائمين لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفييت نام الى
الأمين العام A/33/362-S/12920
- رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ وموجهة من الممثل
الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الأمين العام A/33/392-S/12939
- رسالة مؤرخة في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ وموجهة من ممثل
كمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/33/480
- رسالة مؤرخة في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ وموجهة من الممثل
الدائم لمنغوليا الى الأمين العام A/33/483-S/12965
- رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ وموجهة من الممثل
الدائم لفييت نام الى الأمين العام A/33/546
- رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ وموجهة من الممثل
الدائم لرومانيا الى الأمين العام A/33/548
- رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل
الدائم لبولندا الى الأمين العام A/34/52
- برقية مؤرخة في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ وموجهة من نائب رئيس
الوزراء المسؤول عن الشؤون الخارجية في كمبوتشيا الديمقراطية الى
الأمين العام A/34/53
- رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال
بالوكالة في البعثة الدائمة لرومانيا الى الأمين العام A/34/55

- رسالة مؤرخة في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ وموجهة من ممثل
كمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/59-S/13024
- رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل
الدائم لفييت نام الى الأمين العام A/34/61-S/13031
- رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ وموجهة من ممثل
كمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/62-S/13032
- رسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفييت نام الى الأمين العام A/34/81
- رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
للجمهورية الديمقراطية الألمانية الى الأمين العام A/34/85
- رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لبوليفيا الى الأمين العام A/34/86-S/13081
- رسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفييت نام الى الأمين العام A/34/89-S/13093
- رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفييت نام الى الأمين العام A/34/90
- رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفييت نام الى الأمين العام A/34/92-S/13097
- رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
للجمهورية الديمقراطية الألمانية الى الأمين العام A/34/93
- رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفييت نام الى الأمين العام A/34/94-S/13101
- رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لفييت
نام الى الأمين العام A/34/104-S/13134
- رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفييت نام الى الأمين العام A/34/107-S/13144
- رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من السفير فوق العادة
ومفوض كمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/116-S/13159

- A/34/117-S/13160 رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من السفير فوق العادة ومفوض كمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/118-S/13161 رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لفييت نام الى الأمين العام
- A/34/121-S/13174 رسالة مؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لفييت نام الى الأمين العام والى رئيس مجلس الأمن
- A/34/123-S/13179 رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من السفير فوق العادة ومفوض كمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/127-S/13186 رسالة مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لفييت نام الى الأمين العام
- A/34/128-S/13188 رسالة مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/132-S/13193 رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/134-S/13198 رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/135-S/13199 رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى الأمين العام
- A/34/139-S/13202 رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لفييت نام الى الأمين العام
- A/34/140-S/13203 رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/156-S/13211 رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/163-S/13220 رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/164-S/13222 رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لفييت نام الى الأمين العام

- رسالة مؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/165-S/13227
- رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/168-S/13232
- رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفييت نام الى الأمين العام A/34/169-S/13233
- رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفييت نام الى الأمين العام A/34/170-S/13234
- رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/172-S/13236
- رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من القائم
بالاعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية الى الأمين العام A/34/173-S/13237
- رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل
الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/174-S/13238
- رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/176-S/13240
- رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/180-S/13245
- رسالة مؤرخة في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/181-S/13246
- رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفييت نام الى الأمين العام A/34/201-S/13257
- مذكرة شفوية مؤرخة في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من البعثة
الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الأمين العام A/34/202-S/13259
- رسالة مؤرخة في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل
الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/206-S/13262
- رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكوبا الى الأمين العام A/34/209-S/13265

- A/34/211-S/13274 رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى الأمين العام
- A/34/212-S/13275 رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لفييت نام الى الأمين العام
- A/34/215-S/13286 رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/217-S/13290 رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/218-S/13293 رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/223-S/13300 رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/224-S/13302 رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لفييت نام الى الأمين العام
- A/34/225-S/13303 مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا الى الأمين العام
- A/34/226-S/13306 رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/230-S/13311 رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/233-S/13314 رسالة مؤرخة في ١١ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/236-S/13319 رسالة مؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/239-S/13323 رسالة مؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/253-S/13327 رسالة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام

- رسالة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفييت نام الى الأمين العام A/34/254-S/13328
- رسالة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لفييت ;
الى الأمين العام A/34/255-S/13329
- مذكرة شفوية مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من البعثة الدائم
للجمهورية الديمقراطية الألمانية الى الأمين العام A/34/256-S/13330
- رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/257-S/13333
- رسالة مؤرخة في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/260-S/13336
- مذكرة شفوية مؤرخة في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من البعثة الدائم
لمنغوليا الى الأمين العام A/34/267-S/13337
- رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/268-S/13338
- مذكرة شفوية مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفييت نام الى الأمين العام A/34/270-S/13340
- رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/272-S/13342
- مذكرة شفوية مؤرخة في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لبلغاريا الى الأمين العام A/34/274-S/13343
- رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكال
في البعثة الدائمة لهنغاريا الى الأمين العام A/34/275-S/13344
- رسالة مؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/280-S/13352
- رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/283-S/13353
- رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال
بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/287-S/13358

- A/34/291-S/13367 رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/292-S/13370 رسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/294-S/13374 رسالة مؤرخة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/297-S/13375 رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/299-S/13377 رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/301-S/13380 رسالة مؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/302-S/13383 رسالة مؤرخة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/305-S/13386 رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/307-S/13389 رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/310-S/13390 رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/315-S/13393 رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/317 رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم للمغرب الى الأمين العام
- A/34/318-S/13395 رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/324-S/13400 رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام

- رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/325-S/13401
- رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/326-S/13404
- رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/328-S/13408
- رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/331-S/13409
- رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/335-S/13414
- رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لسرى لانكا الى الأمين العام A/34/336-S/13415
- رسالة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لفيت نام الى الأمين العام A/34/351-S/13434
- رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/352-S/13436
- رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/354-S/13439
- رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/358-S/13442
- رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/363-S/13448
- رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لفيت نام الى الأمين العام A/34/364-S/13449
- رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/366-S/13454
- رسالة مؤرخة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/368-S/13458

- A/34/375-S/13462 رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/376-S/13463 رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لفييت نام الى الأمين العام
- A/34/381-S/13466 رسالة مؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/388-S/13470 رسالة مؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/394-S/13481 رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لفييت نام الى الأمين العام
- A/34/396-S/13483 رسالة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/399-S/13484 رسالة مؤرخة في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/400-S/13487 رسالة مؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/402-S/13489 رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لفييت نام الى الأمين العام
- A/34/413-S/13495 رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة لفييت نام الى الأمين العام
- A/34/417-S/13498 رسالة مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/421 رسالة مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم للمغرب الى الأمين العام
- A/34/423-S/13502 رسالة مؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام
- A/34/426-S/13504 رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام

- رسالة مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/437-S/13512
- رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال
بالوكالة في البعثة الدائمة لفيت نام الى الأمين العام A/34/446-S/13522
- رسالة مؤرخة في ٣ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال
بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/448-S/13524
- رسالة مؤرخة في ٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال
بالوكالة في البعثة الدائمة لفيت نام الى الأمين العام A/34/451-S/13527
- رسالة مؤرخة في ٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال
بالوكالة في البعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/454-S/13529
- رسالة مؤرخة في ٧ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال
بالوكالة في البعثة الدائمة لفيت نام الى الأمين العام A/34/459-S/13531
- رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/461-S/13533
- رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لهولندا الى الأمين العام A/34/477
- رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية الى الأمين العام A/34/489-S/13543
- رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم
لفيت نام الى الأمين العام A/34/513-S/13554